



بدر مشاري الحميضي

حول رؤى التنمية

إن طبيعة التنمية التي تتداخل فيها الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وتتأثر بالسياسات المحلية والعوامل الخارجية لا تخضع لصيغة معينة يمكن تطبيقها على كافة الدول. وهناك من الدلائل الكافية الناجمة عن تجارب الماضي التي تشير إلى أن أية رؤية للتنمية تقتضي أن تكون مستمدة من واقع البلد المعني وخصوصياته، ولكنها بنفس الوقت يجب أن تركز على إستراتيجية شاملة من الإصلاحات والبرامج والمشروعات الإنمائية المتكاملة والتي تحظى بتأييد وإجماع كافة قطاعات المجتمع، وعلى أن يتم تنفيذ تلك الإستراتيجية بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص وتكامل أدوراهما، وفي ظل إدارة الحكم الرشيد وسيادة القانون والنظام، وعدالة القضاء والشفافية في تطبيق السياسات والإجراءات، في بيئة يسودها الأمن والإستقرار السياسي.

هذا وقد أصبحت آلية السوق النموذج المتبع في معظم أرجاء العالم في وقت إتسع فيه نطاق العولمة نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والتقدم التكنولوجي، مما زاد من تعقيدات التنمية، ووضع أمامها تحديات كما قدم لها مزيداً من الفرص. فالتنمية في هذا العصر تستند إلى رؤية جديدة قوامها تراكم المعرفة وليس تراكم رأس المال المادي فقط. والطريق إلى المعرفة يبدأ بالتعليم السليم - بنوعية التعليم التي تستجيب لمتطلبات التنمية، فضلاً عن متطلبات المعرفة التي طالما كانت وراء كل إبتكار وإبداع في شتى مجالات التنمية وما أحرزته من تقدم عبر الزمن.

بدر مشاري الحميضي

★ بعض ما ورد في كلمة إفتتاح ندوة التنمية الإقتصادية: رؤى إسلامية ودولية التي إنعقدت في الصندوق الكويتي بتاريخ ٥ ابريل ٢٠٠٤

